

تعد المجالات والإصدارات التخصصية والبحثية واحدة من أهم أبواب
رغد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وهيئاتها بالمعلومة الهادفة
والرأي الخبير المتخصص الذي يسهم بتطوير عمل تلك المؤسسات وتحديث
برامجها بما ينسجم والتطورات الحاصلة في فن إدارة وتوظيف الموارد
البشرية والمادية والفنية ومواكبة آخر ما توصلت إليه دول العالم المتقدم
من إسهامات علمية تخدم البشرية وتمنح عمل الأفراد داخل المؤسسات
أياً كانت وجهتها ومجالات عملها.

وعلى هذا دأبت مجلة المفتش العام ومنذ انطلاقتها في آيار من عام 2010
واعتمادها لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كمجلة علمية محكمة
ومعتمدة للنشر العلمي والترقية العلمية، على رفد المكتبة العلمية بالبحوث
القانونية والأمنية والتربوية والإعلامية، حيث انتدبت المجلة أساتذة
ومتخصصين ليكونوا ضمن هيئة التحرير والهيئة الاستشارية، واستعانت
بخبرة الأكاديميين ليقدموا استشارتهم العلمية للمجلة.
وأسهمت المجلة وعبر مسيرتها التي تجاوزت السبع سنوات إلى تناول الكثير
من القضايا والمشاكل القانونية والأمنية والاجتماعية و حقوق الإنسان
بالبحث والتحليل العلمي الذي خلص إلى تشخيص المشاكل ووضع الحلول
لها.

اليوم ونحن نعيش فرحة الانتصار الكبير والحاسم على تنظيم داعش
الإرهابي بتطهير كامل التراب العراقي من رجسهم وغيهم، بفضل
تضحيات وبسالة ودماء أبناء قواتنا الأمنية والعسكرية والحشد الشعبي
على مختلف صنوفها وتشكيلاتها، تتقدمهم فتوى المرجعية الدينية
صاحبة فتوى الدفاع الكفائي، وصبر ودعم أبناء الشعب العراقي الأبي، والتوجه
الحكومي والشعبي للقضاء على الفساد والمفسدين، من خلال
وضع برنامج عملي فاعل يسهم في مكافحة ومحاربة هذا الوباء الخطير
الذي أهدر كثيراً من ثروات البلد وكان صنواً للإرهاب في التخطيط لتدمير
العراق وشعبه.

وهنا لا يسعني إلا أن أدعو الباحثين والكتاب والمتخصصين إلى الإسهام
برغد مجلتهم (المفتش العام)، بنتائجهم البحثية وآرائهم العلمية التي
تسهم في إيجاد الحلول المنهجية لمشكلات البلد في المجالات الأمنية ومكافحة
الفساد الإداري والمالي والمشاكل القانونية والثقافية والإعلامية، وستضمن
المجلة نشر تلك البحوث بأمانة علمية رصينة تنسجم وسياسة المجلة
المعلنة التي تهدف إلى بناء المؤسسات والإنسان وفق منهج علمي رصين..
ومن الله نستمد العون.